

النحو العربي في نظر ثلاثية الرؤى النقدية
(تقويض وتيسير وتجديد)

أ/محمد مشري

قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة/الجزائر

مقدمة:

قراءة المستشرقين لتراثنا العربي كانت في وقت من الأوقات المسبار الذي استطعنا بوساطته اكتشاف دواخل هذا الإرث الفكري وتقديره حق قدره، هذا الإرث الذي ضلّ محجوبا عن نواظر عقولنا ردحا من الزمن مكنّ المستشرقين من انتزاع المشروعية العلمية في أحقيّتهم بالمرجعية الفكرية إزاءه، مما أدى إلى انحسار الرؤية النقدية في بوتقة ما قرروه.

ولم يتسنّ للتخبة المفكرة في العالم العربي أن تتحرراً على إبداء رأي جديد أو مخالف في المسألة الحضارية برمتها بعيدا عن حياض أولئك المستشرقين، لأنّ قراءتهم لهذا التراث استحالت المنظار الوحيد الذي لم يعدم فائدته وصلاحيته، أولئك الذين تتلمذوا على أيديهم والذين لم ينظروا بغيره وبقيت الحال على ما هي عليه يتردد صداها في جامعاتنا، بأنّ ما قاله المستشرقون من خلال ما حققوه وما درسوه يعدّ هو المحكّ الذي لا بديل عنه لفكرنا العربيّ القديم الذي إذا احتكنا في مقاضاته إلى غير ما قاله المستشرقون عدّ ذلك من التعصّب والانحياز.

لكن ثمة محاولات جادة من المحققين العرب حاولت أن تنأى بالفكر النقدي الحديث عمّا بات حتمية فكرية فيما هو موجود بين أيدينا وفي مكتباتنا من آراء المستشرقين؛ حيث أكسب هؤلاء المحققون العرب الثقافة العربية طعما مغايرا استخرجوا مصله مباشرة من عمق هذا التراث وأصالته الذي بدا لنا من بعد أنّه لم يكن في كلّ أحواله بالسلبية التي حاول المستشرقون إشاعتها بين التخبة المفكرة التي شكّلت فيما بعد الرّعيل الأوّل من أساتذتنا في الجامعات العربية العتيقة، فهم الذين راحوا ينشرون دعوة المستشرقين خالصة بين أبناء الأمة العربية، هذه الدّعوة التي كثيرا ما حملت بين ألواحها إشكالات عدّها البعض الرؤية النقدية الموضوعية للتراث إن هي أثّرت وبحسب بدءا بقضية الشعر الجاهلي والنحو العربي من حيث أصالته وتأسيسه وأسباب نشأته .

فمنهج الشك لأجل الشك قصد اختيار مدى ثبات الحقيقة العلمية أسقط كل قيمة اعتبارية لما قاله العلماء الأوائل في أي باب من أبواب العلم، ولا أدل على ذلك مما قاله <كارل بروكلمان> في نصّه هذا: ((أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف التقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية... والرأي الذي يتكرّر دوما عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية))⁽¹⁾

ولعل قضية نشأة النحو العربي كانت من بواكير تحريك عملية الانقلاب على الموروث العربي استنادا إلى مثل ما قاله <بروكلمان> وغيره من المستشرقين في هذا الموضوع وسواه حتى فيما كادت المصادر المعتمدة أن تجمع على روايته، وممن تلقفوا هذه الأفكار وحاولوا الترويج لها أولئك الأساتذة الذين درسوا على يد المستشرقين — كما أشرت إلى ذلك سلفا — في بداية الثلاثينيات والأربعينيات الذين بدورهم أوحوا إلى تلاميذهم من بعد بفكرة أخرى وهي عدم نسبة علم النحو في حد ذاته إلى العرب⁽²⁾ وقالوا بموروثيته عن اليونان، نظرا لما وجدوه في كتب النحاة لاسيما تلك جاءت بعد القرن الثالث الهجري من كثرة في توظيف العلل النحوية والرجوع إليها كلما اعترض المسألة النحوية عارض لم يجدوا له تخریجا من كلام العرب نقلا، وهذه ميزة لا يمكن إنكارها بأي حال من الأحوال حتى في العلوم الأخرى بما فيها الفقه ذاته.

فهذه الأسباب وغيرها جعلت من قضية تجديد النحو مطلبا أساسا تصدّر عقول المفكرين العرب ولم تكن هذه الفكرة في حد ذاتها وليدة أفكارهم وإنما

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

استوحوا حوافرها من عمل قام به المستشرقون كما سأوضحه لاحقا بهدف إلى تجديد النحو وتخليصه مما علق به من أمور بدت للناظرين آنذاك أنها تزيد النحو العربي صعوبة وغموضا، لتمثّل بعد ذلك مسألة تجديد الدّرس التحوي جانبا من جوانب تجديد الثقافة العربيّة الحديثة التي سعى كثير من منتجها إلى تطويرها.

أولا: إرهاصات تجديد النحو عند القدماء

فكرة تجديد النحو وتيسيره ليست حديثة المنشأ بل هي حتميّة أوجبتها حاجة المتعلّمين من القدماء إلى تعلّم النحو بعيدا عمّا شابه من تعقيدات لسبب أو لآخر، ولا ننسى أنّ هذا العلم وضع خصيصا لمن هم في أمسّ الحاجة إليه قصد الابتعاد عن الوقوع في اللّحن خاصّة حينما أرادوا قراءة القرآن الكريم فوجدوا أنفسهم وجها لوجه مع نصّ تحكمه قواعد لا بدّ من التعامل معها، هذه القواعد التي اجتهد العلماء في التّنظير لها انطلاقا من استقراء البيئة اللّغويّة، ولست ههنا في معرض سرد مختلف الأسباب التي أدّت إلى وضع علم النحو وإتقاننا أن نعلم أنّ الأعاجم حينما دخلوا الإسلام جرت على ألسنتهم أخطاء تنوّعت شكلا ومضمونا، وهذا السّبب مهّد لظهور الكثير من الكتب التي قعدت القواعد وبسطت فيها القول حيث جاءت هذه الكتب تارة بجملة وتارة مفصّلة، بل إنّ الكتاب الواحد منها يؤلّف ثمّ يشرح ثمّ يختصر وما هذه سبيله لا بدّ أن يكون قد عومل وفق مستويات ثلاثة كانت بداية نحو تكييف الدّرس التحوي وفق قدرات عقول مختلفة، فمجمّل هذه الكتب كانت لعلمائهم وشروحها كانت لعامّتهم ومختصراتها كانت لمن ليس له باع في علم النحو أو كان مقبلا عليه لأوّل مرّة، فهذه المختصرات كانت بوابة المتعلّمين حيث لا يجدون فيها إلا ما قلّ ودلّ.

وقد كثرت هذه المختصرات بما يؤكّد أنّها كانت استجابة اضطراريّة لما دعت إليه الرّغبة الحقيقيّة للمتعلّمين والتّاطقين للغة أن يجدوا لديهم ما يمكنهم أن يفهموه ويستخدموه من مسائل النحو لخدمة اللّغة بعيدا عن التّعقيد والاضطراب،

ومن أمثلة هذه المختصرات ما تطالعنا به كتب تراجم وطبقات النحاة⁽³⁾ فهذه المختصرات جعلت خصيصا للتخلص مما علق بالنحو من جزئيات واستطرادات وأمثلة صناعية قصاراها أن تنطبق على تلك القواعد التي تساق من أجلها يقول <ابن خلدون> : ((فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعدت عن مناجي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه ، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير قصد بها، وأصاروها علما بحتا، وبعدوا من ذلك عن ثمرتها))⁽⁴⁾.

فنصّ <ابن خلدون> هذا كشف اللثام عن المواقف المعارضة لما غالى فيه النحاة حينما مزجوا بين المنطق والنحو ومن أشهر من كانت لهم ردود ومناظرات مع النحاة <ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله> (ت 528هـ) الذي كانت له آراء في النحو تفرّد بها، وخالف بها جمهور النحاة⁽⁵⁾.

ولقد حفظ لنا تاريخ الدرس النحوي أشهر من ردّ على النحاة قديما وازدري آراءهم وهو <ابن مضاء القرطبي> الذي عدّ أساسا لآراء المحدثين الذين ذهبوا مذهبه وذلك من خلال كتابه "الردّ على النحاة" الذي أقامه أصلا على رفض نظرية العامل وفكرة التعليل، فهاتان الفكرتان طغتتا على موضوع الكتاب ولخصنا المأزق الذي وقع فيه النحاة لاسيما بعد القرن الثاني الهجري، غير أنّ فكرة التنازع التي رفضها <ابن مضاء> نفسه و التي تبني أساسا على العامل والإعمال والمعمول عاد وأقرّها هو نفسه إذ لم يستطع التخلص منها واضطرّ مع مناداته بإلغاء العامل إلى أن يذهب على وجود العامل في باب التنازع فرجع إعمال الفعل الثاني من المتنازعين لقربه ولولا قوله بالعامل وبأنّ هناك إعمالا لما رجّح فعلا على فعل⁽⁶⁾.

ثانيا: البدايات الأولى لتجديد الدرس التحوي حديثا

وقد نال ما قدّمه بعض رواد النهضة العربية في مجال تجديد الدرس التحوي اهتمام عدد من دارسي مسائل التجديد اللغوي والتحوي من الدارسين المحدثين، الذين استقرت لديهم وجهة نظر ثابتة بعدما اطلعوا على دراسة >جرمانوس فرحات الماروني< الموسومة بـ " بحث المطالب في علم العربية " التي ألفها عام 1705م، ثم اختصرها عام 1707م وهذه الدراسة من الدراسات الأولى إن لم تكن أولها التي شكّلت منعطفًا نحو إعادة النظر في النحو العربي وتجديد أصوله⁽⁷⁾، لتنسب بعد ذلك أول محاولة في هذا المجال إلى <رفاعة الطهطاوي> الذي أصدر عام 1868 كتابه " التحفة المكتبيّة لتقريب اللّغة العربيّة " الذي كان على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو لأنّ <رفاعة الطهطاوي> كان قد أعجب أثناء إقامته في فرنسا بمنهج أهلها في عرض النحو فخرج على طريقة معاصريه في الشروح والمتون والتعليقات، وألّف كتابا سهل العرض ليس له متن أو شرح بل له نصّ واحد يقرأ فيفهم، وكان <الطهطاوي> أول من استخدم الجداول الإيضاحيّة في كتب النحو العربي، وبذلك بدأت الكتب التعليميّة الحديثة في النحو العربي⁽⁸⁾.

وتوالى الدراسات والأبحاث بعد ذلك كلّ واحدة منها تسعى لأن تكون رائدة في بابها غير أنّ مجموع هذه الدراسات سرعان ما انفصلت إلى ثلاثة اتجاهات؛ منها ما كان رافضا للنحو وقواعده من أصله ومنها من رأى في هذا العلم خلا ما يمكن إصلاحه، أمّا الاتجاه الثالث فقد عكف على إصلاح ما يمكن إصلاحه وتقديم البديل الذي يمكن أن يفي بمتطلبات اللّغة المعاصرة ويقصي ما دون ذلك من المباحث التحويّة التي غالبا ما استنبطها التّحاة نتيجة بلوغهم ذروة الاجتهاد العقلي أو ما يعرف بفضول التّرف الفكري، لهذا سألحوا أن ألخّص مجموع هذه الاتجاهات التي حاولت أن تدلو بدلوها في قضية النحو سواء بالسلب أو الإيجاب.

أ — أصحاب الاتجاه الأول:

لقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على تكريس فكرة السلبية المطلقة على ما ورثناه من قواعد نحويّة أو صرفيّة، وقالوا بعدم جدوى كل ذلك في الاستعمال اللغوي الحديث الذي لا يحتاج حسب رأيهم إلى هذا الزخم من القواعد سواء أكانت نحويّة أم صرفيّة أم إملائيّة، وكأنّها بزعمهم دعوة على العشوائية التي لا تحكم حتى اللّهجات المهجورة، فلكلّ لغة نظامها الخاص مهما كانت طبيعتها، لكنّ أصحاب هذا الرّأي سعوا إلى التنكّر لقواعد هذه اللّغة جملة وتفصيلاً، ويمكن أن تختصر أساليب دعواهم فيما يلي:

— محاولة إلغاء قواعد التحو وحركات الإعراب.

— استبدال اللّغة الفصحى باللّهجات العاميّة حتى في الكتابات الرّسميّة لأنّها تضمن التواصل بزعمهم بين أفراد المجتمع.

— دعواهم إلى استبدال الخط العربي بالخط اللاتيني.

— أنّ اللّغة العربيّة ليست علميّة وأنّها غير قادرة على استيعاب المصطلحات الحديثة والمعاصرة.

— أنّ اللّغة العربيّة صعبة التعلّم وبخاصّة في نحوها وصرفها وأنّ الإنسان يقضي عمره في تعلّمها ثمّ لا يجيدها بعد ذلك.

— ثمّ أشاعوا فكرة أن يملك الإنسان لغتين إحداهما للكتابة والأخرى للكلام.

فهذه الدعاوى وغيرها لا تعدوا أن تكون تمّلقاً للجماهير ومحاولة استقطاب ميولاتهم نحو هؤلاء الذين نادوا بالتجديد من أمثال <سيد لطفي> و<قاسم أمين> و<سلامة موسى> و<أنيس فريجة> ولم يكن هؤلاء المعارضون بمعزل عمّا قاله بعض المستشرقين في هذا الموضوع من خلال سلسلة المحاضرات التي استهلّوا بها افتتاح جلّ الجامعات العربيّة⁽⁹⁾.

ب — أصحاب الرأى الثانی:

. اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على العقلانية في الطرح حيث استندوا على تبديل ما يدعون إليه على أسس علمية يمكن للعقل أن يتقبلها، وفحوى رأى أصحاب هذا الاتجاه ينصبّ حول قضية الحركة الإعرابية والعودة بهذه الفكرة إلى ما دار بين النحاة قديما في مدى حقيقة الإعراب، أهو لفظ الحركة أو هو معنى يدلّ عليه اللفظ؟ ومنه رأى أصحاب هذا الرأى أنّ الحركة الإعرابية لا دور لها في تحديد المعنى وأنّ لا عامل يجلبها، إنّما لجأ متكلّم اللغة العربية إلى هذه الحركات للتخلّص من ثقل السكون الذي لا يمكن من التوصل إلى الكلمة بعده بسبب الوقف الذي يحدثه⁽¹⁰⁾، من أشهر من مثل هذا الاتجاه⁽¹¹⁾ < إبراهيم أنيس > في كتابه " أسرار العربية " ويمكن أن نجد لهذا الرأى تخریجا لو لم نجد للحركة الإعرابية دورا في تحديد المعاني⁽¹²⁾ خاصة في لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي وهذه التصوص من أصدق ما بنيت عليه هذه اللغة.

ج — أصحاب الرأى الثالث :

لم يلتفت أصحاب هذا الاتجاه إلى التشنيع بالتحو وقواعده بقدر ما ركّزوا على محاولة إحداث نقلة نوعية في مسار الدرس التحوي وذلك بإعادة ترتيب أبوابه واختصار مسائله وحذف ما يمكن حذفه تماشيا واستخدامات متكلّم اللغة حديثا، وهذه الجهود لم تكن بعيدة عمّا قام به بعض النحاة قديما حينما استفحل الغموض وخيم المنطق الأرسطي على بعض المسائل التحوية و يمكن أن نجمل جهود أصحاب هذا الاتجاه فيما يلي:

— ما ألفه < حفي ناصف > وآخرون كتابا لتعليم قواعد العربية تحت عنوان " الدروس التحوية " للمدارس الابتدائية و " قواعد اللغة العربية " للمدارس الثانوية .

— ما ألفه <علي الجارم> حين نشر كتابه الشَّهير "التَّحو الواضح" للمدارس الابتدائية والثانوية.

— ما ألفه <إبراهيم مصطفى> حينما نشر كتابه "إحياء النَّحو" الذي استفزَّ التَّقَاد وأحدث ضجَّة في الأوساط العلميَّة، غير أنَّه لم يتعد كثيرا عمَّا قاله أسلافه سوى أنَّه ابتعث نظريَّة المسند والمسند إليه وأرادهما أساسا لبناء نحو جديد؛ الذي ألقى فيه دور الحركة الإعرابيَّة وعدَّ الضمَّة علما على الإسناد والكسرة علما على الإضافة والإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، و ليخلص في التَّهائية إلى أنَّ الفتحة ليست علامة إعراب بل هي الحركة الخفيفة جلبت لسهولة التَّطوق بها عند العرب، وقد أعقب <إبراهيم مصطفى> كتابه الأوَّل بكتاب آخر جعله تطبيقا لما نظَّر له في الكتاب الأوَّل وقد سمه بـ "تحرير التَّحو العربي" ومثل هذا العنوان يدلُّ على مدى الخلق الذي يشعر به المحدثون اتِّجاه ما قرَّره القدماء (13).

فهذه الاتِّجاهات الثلاثة عكست فيما بعد ممارسات فعليَّة على واقع الدرس التَّحوي الذي أبان عن انفصال تامِّ بين آراء شكَّلت بعضها المعارضة الصَّارخة والسَّاخرة ممَّا قاله التَّحاة قديما حيث بالغت هذه الطائفة في معارضتها إلى حدِّ الاستخفاف بما جاء به الأوائل، ليشرع أصحابها في هدم كلِّ ما له علاقة بالتَّحو وقواعده الذي عدَّوه سببا قويا لتراجع الأمة ثقافيا وهناك طائفة أخرى حاولت أن تيسر مسائل التَّحو وتختصر ما يمكن اختصاره وحذف كلِّ ما هو بعيد عن واقع الاستعمال اللُّغوي، وممَّة طائفة ثالثة يمكن أن أعدَّ جهود أصحابها محاولة رائدة في تجديد التَّحو، غير أنَّ هذه الجهود لم تستطع على انفصالها التخلُّص من العداوة الصَّريح أو المبطن لما قاله التَّحاة، وكانَّ القدماء أجبرونا على الأخذ بآرائهم وبعثوا لنا بكتاب مقدَّس يتعدَّى في قدسيَّته القرآن نفسه وعلى هذا الأساس فسيتمَّ عرض هذه الآراء في شكل مناقشة دراسات بعينها تمثِّل نماذج عن اتِّجاه كلِّ طائفة ممَّن سبقَت الإشارة إليهم.

ثالثا: جهود بعض الذين عملوا على تقويض النحو

1- كتاب "المفتاح لتعريب النحو" للأستاذ <محمد كسّار>

يعدّ هذا الكتاب امتداد لما كان قد قدّمه بعض الذين اجتهدوا في تجديد النحو من أمثال <إبراهيم مصطفى> و<عبد المتعال الصعيد> في مصر و<يوسف السودا> و<أنيس فريجة> و<فؤاد طرزي> من لبنان و<أحمد عبد الستار الجوارى> و الشيخ <كر كوش> من العراق ، بل إن صاحب هذا الكتاب حاول أن يجيى أفكارهم و يعيئها من جديد رغم أن جهود أولئك المجتهدين قد لقيت إعراضا من الهيئات الرسمية المشرفة على تطبيق البرامج التعليمية، خاصة في مصر لأن مثل تلك الدراسات لم يكتمل نضجها حيث سارع أصحابها إلى إخراجها إلى النور دونما استكمال لجميع معطيات المنهج الجديد الذي ارتضوه لتجديد النحو، و لم تكن محاولة الأستاذ <محمد كسّار> بأحسن حالا من سابقاتها بل رجعت بنا إلى المنحى الأول الذي عكف على هدم صرح النحو والتشنيع بعلماء هذا العلم .ويمكن أن أختصر ما جاء في هذا الكتاب على النحو الآتي تيسيرا على القارئ، فالوقوف ها هنا موقف عرض لا تحليل .

أ - مناقشة عنوان الكتاب:

كما هو موضح في عنوان هذا العنصر فإن الأستاذ <محمد كسّار> اختار لكتابه عنوانا يوحي للوهلة الأولى أن علم النحو علم مستورد بالكلية و إلا فماذا يعنى بعبارة "المفتاح لتعريب النحو" فهو نفسه يشرح هذا العنوان صراحة بقوله: ((تعريب النحو أعني به: تنقيته من شوائب العجمة التي داخلته منذ خلف رائده الأول أبا الأسود الدؤلي على رعاية شؤونه و استكمال أبوابه و بحوثه و على مدى

نيف و مائة عام من وفاته سنة 70 هـ أناس ينتمون في غالبيتهم الساحقة إلى الفرس حملة لواء المعرفة في ذلك الوقت في المنطقة، و لم تكن العرب يجارونهم في هذا المضمار و لا ينكرون عليهم هذا الفضل⁽¹⁴⁾. و يفهم من كلامه أنه بمحاولته تلك سيعيد التحو إلى عربيته الأولى التي كانت له على يد أبي الأسود الدؤلي مخلصاً إيّاه من العجمة التي انتابتها على يد كل من جاء بعد أبي الأسود .

ب- آراء الأستاذ <محمد كسار> في بعض المسائل النحوية و الإعرابية:
— لقد رأى بأن الحركات الإعرابية تخضع لقانون <<الفاعلية>> و أن العرب قد انتظم حسّهم الفطري بهذه الفاعلية على ثلاث درجات بين القوّة والتوسّط و الرّكود .

— كما رأى أن التماثل بين بنية الجملة العربية و العناصر التي تتألّف منها و بين الخيمة البدويّة المؤلفة من الطنب و العمد و الأوتاد و الأسباب . فهذا نكوس على العقين بعدما أقرّ بفارسيّة التحو فأثى للفرس بمعرفة الخيمة و محتوياتها⁽¹⁵⁾.

— عدّ الجار و المجرور من الوسائط الثانوية و شبهها بجمال الخيمة و أوتادها التي يمكن الاستغناء عنها فهدم تشبيهه هذا مرتين، فلا يمكن للجملة أن تستغني عن الجار و المجرور في نحو (الرجل في الدار) كما أنّ الخيمة لا يمكن أن تقوم بدون أوتاد و جمال تعمل على ثباتها⁽¹⁶⁾.

— حصره لحالات الاسم الإعرابية في ثلاث أبواب:

* العمدة للمرفوعات كافة.

* الوسيط للمجرورات.

* الفضلة للمنصوبات كافة .

فيستقيم عنده أن اسم إنّ فضلة و كذلك خير كان.

— لا وجود لنون الوقاية عنده و هي من مخترعات النحاة، أما هو فقد

اخترع ضميراً جديداً لم يعرفه أحد من السلف أو الخلف و هي (ني) و قال: إن

_____ النحو العربي في نظرية ثلاثية الروى النقدية

هذا الضمير من الضمائر الفضلات المنصوبة و هو خاص بالأفعال اختصاص بياء المتكلم مجردة من النون بالأسماء و الحروف .

— كما أنه اعتقد بأنّ الفعل المضارع مرفوع بفكرة الفاعلية و منصوب بفكرة الشك و مجزوم بفكرة قطع الفاعلية و بترها و مجزوم إذا كان شرطاً, لأن الشرط يتضمّن معنى الطلب.

و بعد عرض هذه المسائل التي جاءت ضمن محتويات الكتاب يمكن أن أجمل المحاور التي ناقشها الأستاذ <محمد كسّار> ليهدم بها النحو العربي من أساسه على النحو الآتي:

ج- أهم العناصر التي بنيت على أساسها نظرية الهدم :

— قضية العامل التحوي .

— قضية العلل التحوية: فحديثه عن العلل التحوية يلخصه قوله: ((والغريب أن تعيش هذه العلة منذ نشأتها إلى اليوم يتلقاها التحاة بالقبول جيلاً فجيلاً و يملئون بها فراغ أوقاتهم و كتبهم و يصدعون بها الرؤوس . لا يفكر أحد منهم في محاربتها و إراحة المتعلمين منها, و ما احتوته المراجع المطوّلة من ألوانها و ضروب عبثها ((¹⁷). فهو رغم ثورته على العلل إلاّ أنه استند إليها حينما برّر حركة الفتح بالشكّ كما أشرت سلفاً .

— قضية المنادى في النحو العربي: و يرى في هذه المسألة أن المنادي المحلّى

(بأل) و النكرة المقصودة معرّب و ليس مبني كما هو عليه جمهور التحاة , وليس الغريب ها هنا إعرابه المنادى و إنما تعليقه لظاهرة الإعراب بضمّة حيث يقول : ((إن العرب قد استقرّ في أذهانهم و سلائقهم أن الضمّة أقوى الحركات الإعرابيّة وأشرفها لذا استخدموا هذه الإشارة الرمزيّة الموجزة لإشعار المخاطب (بالإجلال) عندما يكون مفرداً علماً أو محلّى بأل أو نكرة مقصودة ((¹⁸). فلمّا رأى أن الضمّة أشرف الحركات ألزم المنادى بهذا الشرف تكرّماً لحظوته.

— قضية (إذا الشرطية) التي سَمَّاهَا هو في كتابه (إذا الظرفية).

— قضية أسلوب العطف و أحواله.

وبعد عرض هذه الأمثلة التي استعان بها مؤلف "المفتاح لتعريب النحو" على تقويض النحو و قواعده و هي كثيرة في الحقيقة لا يسمح المقام بعرضها؛ لأن الكتاب يقع في مائتين و أربعين صفحة فهناك أمثاله في الرؤية نفسها مما سأعرض آرائهم في العنصر الموالي .

2 - كتاب "إنقاذ اللغة من أيدي النحاة" للأستاذ <أحمد درويش>:

إن الشيء الملاحظ على عناوين كتب أصحاب هذا التيار أنها استفزازية بالدرجة الأولى إن لم تكن أصلاً لعقيدتهم في الموضوع برمته، و إلا كيف نفسّر عنوانا مثل هذا؟ الذي حاول مؤلفه في تصديره أن يداعب قراءه و يصبّ الماء على النار حينما قال فيما قاله: أن عبارة إنقاذ اللغة من أيدي النحاة يمكن أن تكون مبتدأ تقدير خبرها (لا يمكن) أو (يستحيل) و نسي أن أصدق خبر على مبتدئه هذا عموماً تضمنه الكتاب نفسه.

أ - مناقشة العنوان:

يرى الأستاذ <أحمد درويش> أن إنقاذ اللغة من أيدي النحاة لا يتيسر إلا باستفتاء الصحفيين و المذيعين والأدباء و مصممي الإعلانات التجارية و صنّاع برامج الحاسب الآلي و مخططيّ لعب الأطفال، و جميع الذين يعملون في حقل المعرفة بما في ذلك أولئك التلاميذ الذين يجلسون على مقاعد الدراسة، لينتخب كلّ هؤلاء ما يصلح لهذه اللغة و ما لا يصلح لها ، فكيف يستقيم أن تنبني قواعد لغة بعيدة عن المختصين بوضعها و يجمع لها كل أطراف المجتمع عوامهم و هوامهم ليقولوا قولتهم في اللغة و قواعدها نطقاً و كتابة⁽¹⁹⁾ .

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

و الأسباب التي جعلته يهبّ مسرعا لإنقاذ اللّغة من أيدي النّحاة أن جماهير المتعلّمين من الطّلابّ بدءا بالمرحلة الابتدائيّة إلى المرحلة الثانويّة و أضف له الجامعيّة لا يكادون يحصلون شيئا من علم النّحو عكس العلوم الأخرى، خاصّة اللّغات الأجنبيّة التي غالبا ما يتفوّق فيها الطلبة و يرسبون في اللّغة العربيّة بسبب ما يجدون فيها من تعقيد، و لا يسعني في هذا الموضوع إلا أن أستشهد بالمثل العربي الشهير: (رمتني بدائها و انسلت)، فلماذا لا تنهّم عقم المناهج المتبعة في تعليم النّحو و تسارع إلى النّحاة و علمهم لتتخذهم مشجبا نعلّق عليهم فشلنا، و ننظر بعين البصيرة إلى الجهود التي بذلها غيرنا للحفاظ على لغتهم و نحاكيمهم على الأقل فيما يجتهدون فيه، لا أن نلتفت إلى القدم الذي عفى عليه الزّمن و ننفق الجهد كل الجهد في نقده و اجتراره.

كما أنّه يتساءل في موضع آخر عن حقيقة ما نقدّمه للتلاميذ أهو الهيكل العظمي المخيف للّغة المتمثّل في مسائل الاستتار و الإعراب التقديري و المحلّي أم هو جسد اللّغة التابض بالحياة الخالي من هذه الترهات، فجسد اللّغة عنده مسكون لا بدّ له من رقية تكشف ما به من مسّ أوجده جنّ النّحاة و لعلّه أشبه بشياطين الشّعرا عند الشّعراء قديما، ويرى في موضع آخر أن آراء المدارس التّحوية كتل خراسانيّة لا بد من اختراقها للتّفاذ إلى واقع اللّغة المنشود بسلام ((و بهذا وحده نستطيع أن ننتزع اللّغة الجميلة من براثن المنهج الغير الجميل)) (20).

ب - المشاكل التي تقف دون تطور للغة عند صاحب الكتاب:

تعدّدت لغة الفصحى فمن المؤلّفين من يكتب على منوال الجاهليّين من الشّعراء والخطباء ومنهم من يكتب على نمط العصر الأموي والعباسي، ومنهم من يتفكّر من كلّ ذلك و يكتب بلغة يمزج فيها بين ألفاظ كلّ لغات العالم، حتى لا تكاد نلتمس الهويّة الثقافيّة فيما ينشر من مقالات في الصّحف والكتب المعاصرة،

ناهيك عن وسائل الإعلام التاطقة والمرئية، فصاحب الكتاب يقول في معرض حديثه عن هذه المشكلة ((أنا لسنا بحاجة إلى لغة المتأدبين من القدماء ورأى أن <الجاحظ> لو بعث اليوم وقرأ المقالة الافتتاحية لصحيفة "الأهرام" أو قرأ فصلاً لـ <طه حسين> أو <نجيب محفوظ>، فهل سيخلو من الدهشة الكبرى للفرق بين صورة العربية الفصحى التي يعرفها، والصورة الفصحى أيضا التي آلت إليها بعد نحو ثلاثة عشر قرناً))⁽²¹⁾، فأقول لصاحب الكتاب أن <الجاحظ> لو كتب له أن يرى ويقرأ ما أشرت إليه — وأعاده الله من كل ذلك — لما أقرّ بعروبتنا وقال بملء فيه أنتم لستم منا ولا نحن منكم فالجاحظ وغيره حاولوا أن يحافظوا على مستوى اللغة العربية بالقدر الذي يسمح لهم بقراءة لغة القرآن التي لو جارينا أساليب المحدثين لما فهمنا الصريح من القول فيه ناهيك عن مجازه.

إن اللغة العربية لم تتطور في نظر صاحب الكتاب لما أصابها من عجمة وأمية التي شابتها خلال القرون الماضية، هذه العقدة التي كثيرا ما تتكرر ويتناسى أصحابها تيار التغريب الذي يجتاح ثقافتنا برمتها فالغرب هو المرجعية في كل ما نفكر فيه تنظيرا وتطبيقا ويكفينا دليلا على ذلك محاورتنا وكتابتنا التي لا تكاد تخلو من معتقد غربي أو لفظة أعجمية نحرفها بدعوة التعريب قصد إثراء المعجم اللغوي لدينا.

ويؤكد في موضع آخر أن عزل النحو في المراحل الابتدائية عند الطلبة ضرورة لا بد منها حتى لا ينفر الطالب من لغته وينشأ على حبها، وذلك بإلغاء مباحث الفعل المبني للمجهول والإعراب التقديري والمحلي والميزان الصرفي والمجرد والمزيد، لأن كل ذلك يسبب لكثرة في اللسان وغرابة في التعبير وإنما البديل عنده لغة المحدثين لأن كلماتها أرق وأقل تعقيدا.

وأشار إلى مشكل آخر بقوله ((ونتخلص من جانب من الازدواجية الموجودة في حياتنا بين اللغة أداة التفكير وبين التفكير ذاته ... وبين الماضي نبع

_____ النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

اللغة ، والحاضر تربتها الطَّبِيعِيَّة الحَيَّة))⁽²²⁾ وكم هي كثيرة الأفكار التي تناولها صاحب هذا الكتاب التي لا تكشف إلا عن عنصريَّة تاريخيَّة بين الحديث والقلم ، وكأنَّ هذا الصِّراع أشبه ما يكون بالمعركة التي دارت بين <دون كشوت> وطواحين الهواء وإلاَّ كيف نفسَّر عنوانا رئيسا ضمَّه الكتاب وهو(الشَّخصيَّة القوميَّة والتصوُّص المدرسيَّة) ومثل هذه العناوين لا تحيلنا إلاَّ على محاولة لتعزير اللُّغة المعاصرة التي تستقي مفرداتها من معجم العاميَّة.

ج — المسائل التحوِّيَّة التي تناولها صاحب هذا الكتاب:

رغم كثرة ما كتبه الأستاذ <أحمد درويش> عن اللُّغة العربيَّة وحالها المتدهور بسبب انتسابها إلى علم التحوِّ إلاَّ أنَّه قلَّما يشير إلى المسائل التحوِّيَّة التي يريد شطبها من كتب التحوِّ عدا بعض الإشارات الحقيقيَّة التي وردت عرضا في كلامه، وهي تلك التي كثيرا ما يرذِّدها أولئك الذين يصبون بسزعمهم إلى تجديد التحوِّ.

— عدم إقراره بمسائل الاستتار والإضمار.

— عدم رغبته في أن تكون مسائل الإعراب المحلِّي والتَّقديري أبوابا تدرِّس في أيِّ مرحلة من المراحل التي تسبق الجامعة.

— استيأؤه من مسألة الفعل المبني للمجهول ونائبه.

ولما كانت دراسته هذه منصبَّة على كيل العداء للنحاة كان من الضَّروري إهمال كل بحث في التحوِّ ذاته، حيث يخرج القارئ في التَّهْيئة إن لم يكن متخصصا غضبان أسفا على النحاة ، وهو الأمر الذي شاع بين العوام من الناس اليوم بما فيهم أولئك الذين ينتسبون إلى الطَّبِقة المثقِّفة، وحتىَّ أكون أكثر تحديدا لمنطلق الرَّجل في المسألة أشير إلى ما قاله تحت عنوان له في الكتاب (وضع التقاط على الحروف) التَّقاط التي يريد وضعها هي المعالم التي حدَّدت وجهته في الحقيقة حيث يقول:

((فاللغة لا تتغير وإنما الذي يستخلص منها هو ما يتغير... تصدى العالم الأندلسي "ابن مضاء القرطبي" إلى طريقة التحاة في الحذف والتأويل والقياس والاستتار والتقدير))⁽²³⁾ فهذا هو التغيير الذي يسعى <أحمد درويش> وغيره إلى إحداثه في اللغة.

ومن الجميل في هذا الكتاب أنه حوى ردودا على مؤلفه من طرف بعض الأساتذة الذين رفضوا حسب رأيي ما جاء به الأستاذ <أحمد درويش> في كتابه هذا، فالأستاذ <مصطفى ناصف> يرى أن العامية نفسها عند العرب قد أصبحت في خطر بسبب ابتعادنا عن الفصحى، التي استترت عصورا طويلة خلف جدار النحو التي حمتها من عوادي التغريب كما أن الأستاذ <البدراوي زهران> أقر في أكثر من موضع من مقاله الذي ضمّه الكتاب أنه لا بدّ من العودة إلى النحو لكي لا تنفلت اللغة العربية من ألسنتنا نطقا وأيدينا كتابة وأشار فيما أشار إليه إلى أن <تشموسكي> قد اعترف صراحة بفضل التحاة عليه في اكتشاف نظرية النحو التحويلي التوليدي⁽²⁴⁾.

و آخر ما يمكن أن أختتم به هذه المناقشة النصيحة التي وجهها الأستاذ <عبد الفتاح إسماعيل شلبي> لمؤلف الكتاب في معرض تأنيبه على ما قاله: ((وقد رأيتك أيها الصديق <أحمد درويش> في هجومك تنعى على التحاة أنهم يصدّون الطلاب عن العربية سواء أكان ذلك في المنهج أم في الطريقة وأسلوب العرض... فالتحو لا يعدو أن يكون في الكلام كالمالح في الطعام، قليله مصلح وكثيره مفسد))⁽²⁵⁾.

ولولا خشية الإطالة لأضفت نماذج أخرى تصبّ في الموضوع نفسه وهو محاولة تقويض النحو وهدم أسسه واعتباره الوافد الغريب على هذه الحضارة، الذي يجب أن تشنّ عليه مختلف الحروب لإخراجه من صدر اللغة العربية التي كانت ولا تزال تعدّ النحو قلبها النابض، ومن أمثلة الكتب التي طالعنا بها دور النشر سنة

النحو العربي في نظرية ثلاثية الروى النقدية

2004 وأعني الهيئة العامة للكتاب في مصر التي أصدرت كتابا للسيد > فاروق الشوباشي < تحت عنوان "تحيا اللغة العربية ويسقط سيويه" فهذه العناوين وغيرها تؤكد حقيقة أغراض هؤلاء من وراء المسّ بالنحو والادّعاء بمحاولة تجديده وتخليصه مما علق به من أصول غير عربيّة حسب اعتقادهم.

رابعاً: جهود بعض الذين عملوا على تيسير النحو

1- كتاب "تجديد النحو" للأستاذ <شوقي ضيف >:

لقد سار الأستاذ <شوقي ضيف > -رحمه الله- على هدى ما قاله "ابن مضاء" كيف لا؟ وهو الذي تسنى له تحقيق كتاب "الرد على النحاة" لـ <ابن مضاء >، وقد أشار الأستاذ <شوقي ضيف > في مطلع مقدمة التحقيق أن ثورة <ابن مضاء > على النحاة جرت على مقتضى ما ثار عليه فقهاء دولة الموحدين في المغرب حينما رفضوا كثرة التعليقات التي قال بها فقهاء المذاهب الأربعة، لأن الموحدين كانوا على المذهب الظاهري الذي لا يقرّ إلا بمجرّية التصوُّص دونما تأويل أو لجوء إلى الأقيسة و العلل و هذا ما عابه ابن مضاء على نحاة المشرق (26) و لعلّ ثورة المغاربة على المشاركة في الفقه و النحو كانت أشبه بثورة المحدثين على القدم لكنّه قياس مع بعد الفارق .

أ- مناقشة العنوان:

كما هو مثبت في رأس هذا العنصر فإن عنوان الكتاب تجديد النحو و لا نراه إلا محاولة من محاولات التيسير، لأنّ صاحبه لم يأت بمجديد بل التزم منهجا واحدا و هو منهج التصفية و التنقيّة الذي قاده في الأخير إلى اختصار الكثير من أبواب النحو و حذف بعض المسائل التي لها أصول مستمدّة من لهجات عربية بائدة لا توجد لها صور في الاستعمال الحاضر للغة، كما سأوضّح ذلك لا حقا .

ب- موقف الأستاذ <شوقي ضيف > من النحو عموماً:

توزعت آراء شوقي ضيف بين كتابي "الرد على النحاة" و "تجديد النحو" فما كان منها مبنوثاً في كتاب "الرد على النحاة" لا يعدو أن يكون نسخة لما قاله <ابن مضاء> لأنّ الأستاذ يوافقه الرأي تمام الموافقة و سأعرض آراءه من خلال هذا الكتاب، ثم أعرج على كتابه الثاني الذي فصل فيه رؤيته حول مسائل النحو ومشاكله.

((نظرية العامل ليست فاسدة في أصلها، و إنما عيبها فيما تجرّه من تقدير في العبارات العوامل و معمولات على نحو ما نعرف في أبواب الضمائر المستترة والتنازع و الاشتغال و نواصب المضارع من مثل الفاء و الواو. و إنّ النحاة ليبالغون في هذا التقدير مبالغة تؤدّي بهم في الكثير من الأحوال إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة في العربية.

و ليس هذا كل ما تجرّه نظريّة العامل في كتب النحو العربي، فهي تجرّ وراءها أيضاً حشداً من علل و أقيسة يعجز الثاقب الحسّ و العقل عن فهم كثير منها، لا تفسّر غامضة من غوامض التعبير، و لا ذفينة من دفائن الأسلوب، و إنما تفسّر فروضاً للنحاة و ظنوناً مبهمّة⁽²⁷⁾). إذا لم تكن هذه هي أسس نظريّة العامل التي لم يعدّها الأستاذ <شوقي ضيف> فاسدة فما هي حقيقة هذه النظرية التي لا يشكّ أحد عنده دراية بعلم النحو أنّها تقوم على مسائل تقدير المحذوف و مسائل التنازع و الاشتغال.

— و يقول في موضع آخر على لسان "ابن مضاء" ذاهباً مذهبه: ((لكنّه على كل حال يشكو من طريقة النحاة في كتبهم و إتهم و على رأسهم <الأخفش> يبنونها بناء شاقاً فيه عسر، و فيه تصعيب. و ما زال هذا العسر و التصعيب يزداد، لكثرة ما وضع النحاة في كتبهم من أقيسة و علل، و ما تصوّروا من محذوفات و مضمّرات، حتى جاء <ابن مضاء> فتناول قبسا من آراء الظاهريّة في الفقه،

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

أو كما كان يسمّى علم الفروع، و قد أضاء هذا القبس الطّريقة إلى تسيير التّحو وتخليصه مما فيه من غم و ضيق⁽²⁸⁾)).

إن المذهب الظاهري الذي اعتقده <ابن مضاء> و سار على هداه و أقره على ذلك الأستاذ <شوقي ضيف> كان و لا يزال في عرف العلماء نقطة ضاقت عندها سبل الاجتهاد استنطاق النص و استخراج مكنوناته، و هذا ما عكف عليه التّحاة تمّن رد عليهم <ابن مضاء> و حاولوا التّعيد له بطرق يمكن الأخذ بأيسرها سبيلا كما هي الحال في الفقه و لا يفسد ذلك من الودّ شيئا.

— ثم عاتب الأستاذ <شوقي ضيف> نحاة المغرب الذين كانوا في زمن <ابن مضاء> لأنهم لم يسمعوا لندائه الذي رفعه في وجوههم و رفعه دعاة التّجديد من بعده أن: ((حطّموا نظريّة العامل، حطّموا الأقيسة و العلل، حطّموا كلّ مالا يفيد نظقا، حتى نرفع كلّ الحواجز التي تعوق فهم مسائل التّحو فهما صحيحا، قائما على الحقائق اللّغويّة المحسوسة))⁽²⁹⁾

لعلّ المعاصرين لـ <ابن مضاء> لم يسمعوا ندائه هذا أو أنهم لم يستجيبوا له لأنهم لم يجدوا في التّحو تلك المخاوف التي تستدعي هذه الثورة كلّها، بل إنهم واصلوا الجهد في الكتابة على التّحو نظما و اختصارا و شرحا و تلخيصا و غيرها من أساليبهم في تسيير النحو، لكن دعوة <ابن مضاء> وجدت لها الأذن الصّاغية و يا ليتها و جدتها أذنا واعية للّب المشكلة عند المعاصرين، بل غالبا ما تلقّف هذه الدعوة أناس أبعد ما يكونون عن اللّغة العربيّة و علومها كما بيّنا ذلك في العنصر الثالث من هذا المقال.

ج — آراء الأستاذ <شوقي ضيف> في بعض المسائل التحوية التي أراد تجديدها:

يمكن تقسيم آراء الأستاذ الفاضل قسمين: قسم منها تعلق بأصول النحو كقوله —:

— إلغاء نظرية العامل.

— إلغاء العلل الثواني و الثوالث.

— إلغاء القياس.

— إلغاء التمارين غير العملية.

و هي المسائل ذاتها التي قال بها <ابن مضاء> من قبل⁽³⁰⁾، أما القسم الثاني فسأتناول فيه آراءه في بعض المسائل التحوية بدءاً بالأسس التي بنى عليها نظريته في التجديد و هي ستة؛ ثلاثة منها مستوحاة من كتاب "الرد على النحاة" و زاد عليها ثلاثة أخرى في كتابه "تجديد النحو" و هذه الأسس مجتمعة هي :

— الأساس الأول: تنسيق أبواب النحو، بحيث يستغني عن طائفة منها برّد أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتى لا يتشتت في كثرة من الأبواب دون حاجة.

— الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التعديدي في المفردات و الإعراب المحلّي في الجمل.

— الأساس الثالث: ألا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها آية فائدة في صحّة التّطرق بها.

— الأساس الرابع: وضع تعريفات لبعض الأبواب الصّعبة تيسّر فهمها للناشئة.

— الأساس الخامس: حذف زوائد كثيرة تشتمل عليها كتب النحو دون حاجة حقيقيّة لها.

— الأساس السادس: إضافة زيادات لأبواب ضروريّة بجانب بعض دقائق فرعيّة، لتمثّل الصياغة العربيّة و أوضاعها تمثيلاً دقيقاً⁽³¹⁾.

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

القصء من تنسيق الأبواب التحوية بتعبير صاحب الكتاب أن يستغني عن عدد منها، وهي التي سأكتفي بذكرها بوصفها نموذجاً عمّاً ورد في الكتاب من ملامح تيسير النحو، و إلاّ فالكتاب يحوي مسائل التحو كلّها التي عادة ما نجدها في كتب التحو المعتمدة، وها هي الأبواب التي رسم بها المؤلف منهجاً في التدريس سواء بضمّ بعضها إلى بعض، أو نقل بعض المسائل إلى أبواب أخرى أو حذف بعضها الآخر و هذا كلّه قصد التيسير و هي على التحو الآتي :

- الميزان الصّرفي لا حاجة إليه.
- الإعلال لا حاجة إليه.
- الإضافة تدرس قبل الصّرف.
- التوابع تدرس في الصّرف.
- كان و أخواتها تنقل إلى باب الحال.
- (ما-لا-لات) العاملة (ليس) تنقل إلى المبتدأ و الخبر.
- كاد و أخواتها هي من المفعول به.
- ظنّ و أخواتها هي من المفعول به.
- أعلم و أرى هي من المفعول به.
- الاشتغال من المفعول به أو المبتدأ.
- التّنازع يعمل الثاني دائماً.
- الصفة المشبّهة من باب التمييز.
- اسم التفضيل من باب التّمييز.
- التّعجب من باب التّمييز.
- كنايات العدد من باب التّمييز.
- الاختصاص من باب التّمييز.

- الإغراء يضمّ لباب الذكر و الحذف.
- التحذير يضم لباب الذكر و الحذف.
- الترخيم لا حاجة إليه فهو لهجة قديمة.
- الاستغاثة يضم إلى باب التداء.
- التندبة يضم إلى باب التداء⁽³²⁾.

تّما لا شك فيه أن بعض هذه المسائل يمكن الأخذ فيها برأي الأستاذ <شوقي ضيف> غير أنّ معظمها تؤكّد كتب النحو على أصالتها و ضرورة تعلّمها و توظيفها في اللّغة نطقا و كتابة، و للأستاذ <محمد عيد> دراسة عرض فيها كتاب "تجديد النحو" <لشوقي ضيف> و فصلّ فيها القول غير أنّه كثيرا ما وّجه انتقادات للأستاذ <شوقي ضيف> يمكن تجاوزها إذا ما نظرنا إلى الجهد الذي قام به صاحب هذا الكتاب علما أنّ الأستاذ <محمد عيد> قد عرف المنهج الذي اتّبعه <شوقي ضيف> محاكيا فيه <ابن مضاء> من خلال رسالة ماجستير بعنوان "أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديث" و على هذا الأساس بنى الأستاذ <محمد عيد> تصوّره للمنهج التقدي الذي طبّقه على "كتاب تجديد النحو"⁽³³⁾.

2- كتاب "الكفاف" للأستاذ <يوسف الصيدأوي>:

تقع هذه الدراسة في مجلدين كبيرين ضمّ المجلد الأوّل مسائل النحو كما وضعها النحاة وضمّ المجلد الثاني الآراء التيسيرية للأستاذ <يوسف الصيدأوي> وذلك بإيراد كلّ مسألة وردت في المجلد الأوّل و مناقشتها و الردّ على ما بدا للأستاذ أنّ النحاة قد أخطئوا فيه أو غالوا في الاهتمام به دون حاجة إليه، فالهدف الذي يسعى إليه صاحب هذا الكتاب من وراء تأليفه هو كما يقرّره المؤلّف نفسه

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

الذي يسعى إليه صاحب هذا الكتاب من وراء تأليفه هو كما يقرّره المؤلف نفسه ((ما هذا الكتاب إلا نفي للتحو عن القاعدة، وتخليصها من شرانقه ثم صوغها من جديد، صوغا إلى اللين أقرب وإلى الإيجاز أدنى، فتكون أثبت للذهن وأرسخ في النفس)) (34).

أ — مناقشة العنوان:

جاء في ديباجة الكتاب التي اختصرتها واجهته أن عنوانه هو "الكفاف: كتاب يعيد صوغ اللغة العربية" وهذا ما يكشف عن طبيعة جهد المؤلف وأنه اقتصر في كتابه هنا على إعادة صوغ قواعد اللغة بما يتلاءم و طبيعة العصر والقدرات الذهنية للمجتمع اللغوي الذي انفصل مستوى تفكيره عما نظره النحاة قديما، وهذا ما يحيلنا على أن كون الكتاب يهدف بالدرجة الأولى إلى التيسير ولا مكان لنية التجديد إلا في منهج عرض المسائل الذي عادة ما يعود على الخطة التي يرتضيها المؤلف حتى يختلف عن غيره ويتميز بعمله، و يشرح المؤلف عنوان كتابه بقوله: ((واخترنا له اسم " الكفاف " ليطابق اسمه مسمّاه فلا ينقص عن الحقيقة اللغوية، و لا يزيد عليها)) (35).

وقد جاء في لسان العرب ما نصّه ((والكفاف من الرزق: القوت وهو ما كفّ عن الناس أي أغنى... الكفاف هو الذي لا يفضّل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة إليه)) (36)، وقد ساق مؤلف الكفاف شاهدا على ما قالته العرب

تحقيقا لهذا المعنى تمثّل في بيت < الأبيرد اليربوعي >

ألا ليت حظّي من غدانة آه*** يكون كفافاً لا عليّ ولا ليا (37)

ولعلّ المؤلف بهذا العنوان ضيق على نفسه إذا ما نظرنا إلى المعنى اللغوي

للفظة الكفاف وأغلق باب الحوار مع القدماء على الأقل.

ب — موقف الأستاذ <يوسف الصيداوي> من النحو والنحاة العرب:

لا تكاد الآراء تختلف حول قضية النحو وما قاله النحاة فما قاله أول مجتهد في تيسير النحو أعاده من جاء بعده كما سيّضح من خلال آراء مؤلف الكفاف في هذا العصر.

— ((ومن عجب أنك تنظر فترى كتب النحو — من كتاب سيبويه إلى جامع الدروس العربيّة — تملأ المكتبات، ولا ترى بينها كتابا مقصورا على قواعد اللّغة فإذا احتاج طالب العلم إلى الوقوف على قاعدة منها، وجد النحو يطبق عليها، كما تطبق مياه البحر الغريق))⁽³⁸⁾.

هذا ما يحزّ في نفوس المحدثين ويملاً قلوبهم غيظاً على ما يعدّ في الأصل اجتهادا يؤجر عليه فاعله، أمّا أنّه يتحوّل إلى لجة تغرق فيها الأنفس فذلك انتقاص من حقّ أولئك العلماء الذين لا يشكّ أيّ باحث أنّهم لا يفرّقون بين النحو والإعراب وقواعدهما، فماذا حوى كتاب سيبويه إذن، إن لم يحوي قواعد للنحو؟ أم أنّ الأستاذ <يوسف الصيداوي> أعطى لنفسه رخصاً معنويّة حينما عنون بعض عناصر المدخل بقوله: — ليس كل عالم معلّمًا — و الاحترام والإجلال لا يمنعان من التّقد —⁽³⁹⁾، و لا أدلّ على اعتماده على مثل هذه الرّخص ما قاله في معرض حديثه عمّا حشده النحاة من مسائل بدت له هامشيّة، ((وذلك أنّ كتب الصنّاعة تغصّ بشواهد قد حرّفت لإثبات قاعدة باطلة لا مستند لها، ولولا الوقار والتّوقير لسمّينا الأشياء بأسمائها))⁽⁴⁰⁾.

فأيّ هذه الأشياء التي لم تسمّ بأسمائها وقد حفل الكتاب بالصّريح من القول الذي لا يكاد يخفى مدلوله عن أحد، وأمّا المثال الذي ساقه للتدليل عن ليّ أعناق الشّواهد لإثبات قاعدة باطلة فمثله قول كعب ابن سعد:

فقلتُ ادعُ وارفع الصّوتَ جهرَةً *** لعلّ أبي المغوّارَ منك قريب⁽⁴¹⁾

_____ النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

فـ"لعلّ" هنا جارة للفظـة "أبي" وهو خطأ من التّحاة⁽⁴²⁾ على زعم المؤلف لكنّ رواية هذا البيت لها تخريج على لغة عقيل التي تجرّب بـ"لعلّ".

وبعدما ساق المؤلف شواهد كثيرة تكشف عن مستغلاقات التّحو العربي وتبيّن كثرة تعليلهم للمسائل، ساق هذه العبارة: ((ولما كان أهل العلم بالتّحو قد عرفوا أنّ هذا مدعاة استغلاق عمدوا إلى شرح تلك الكتب، فصرت ترى كتاب سيبويه مثلاً، وشرح كتاب سيبويه، وكتاب الجمل، وشرح كتاب الجمل... ولما عجزت الشّروح أن تبيّن ما في المتون عمد فريق منهم إلى كتابة حواش على الشّروح، حتّى إذا تكشّف لهم أنّ الحواشي على الشّروح و المتون لم تجل ظلاماً ولا أنارت عتمة، عمد فريق رابع إلى وضع الحواشي على الحواشي وسمّوا ذلك تقريراً))⁽⁴³⁾.

ألا يعدّ هذا ممدوحة للقدمات الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي بل لجأوا إلى تسير التّحو لمن رغب في ذلك كلّما دعت الضّرورة، هذا الجهد الذي غاب عن المحدثين إلّا قليلاً منهم فهم الذين افتقدوا الوسيلة ورغبوا في الغاية دون نهج مسالكها، فلماذا لم نجد محاولات جادة تغربل التّحو وتصطفي أحسنه، أم أنّ ذلك تستى لهم ولم يجد القبول لدى طلاب العلم، لأنهم وجدوا ما يقبله العقل عند القدمات ورأوا فيما قدّم المحدثون مجرد تكرار بما قاله أسلافهم، وإلّا فإنّ قدرة القدمات على التّبسيط والشرح المفصّل لا يحتاج إلى دليل وما قدّمه مؤلّف الكتاب نقلاً عن <الفراء>⁽⁴⁴⁾، حينما اجتمع بتلاميذه وأراد أن يشرح لهم مسائل التّحو مبسّطة فأبوا ذلك وعدّوه منهجا في الشّرح لا يصلح إلّا للأطفال، فعقول القدمات كبارا وصغاراً كانت لهم القابليّة في تدارس المسائل التّحويّة كما قرّرها التّحاة أنفسهم.

وأشار الأستاذ مؤلّف الكتاب في موضع آخر إلى أنّ: ((التّحو جولان فكريّ في اللّغة من قرأه عرف كيف فكّر أولئك الأئمّة في اللّغة، وعرف من

خلال متاهات كثيرة ولولبة كثيرة وصداع كثير أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور... إلخ)) (45).

لو أننا اجتهدنا وعملنا على جمع مسائل النحو وفق ما تتطلبه لغة الحاضر لما شعرنا بالصداع والتيهان، وإنّ هذا الشعور اتابنا حينما ابتعدنا عن مصادر اللغة الأصلية التي بوساطتها نفهم التصوص ونستجلي غوامضها.

ج - آراء مؤلف الكتاب في بعض أصول النحو ومسائله:

رسم المؤلف منهجا لنفسه اعتمد فيه على آراء القدماء في النحو ثم أعاد عليهم الكرة بالمناقشة ورفض ما يمكن رفضه ومن بين الأصول التي رفضها: العامل التحوي، التحليل، التأويل، التوهم وما أوجب الضرورة الشعرية (46).

هذا فيما يخصّ مسائل الأصول التي كثيرا ما اتفق عليها كل من كتب عن تجديد النحو خلفا عن سلف، فهو يرى ((أنّ العامل التحوي — وهو أخطر مسائل النحو قاطبة — إنّما هو أثر من آثار الدين والفلسفة معا وتطبيق يكاد يكون حرفيا لما يقوله علم التوحيد، أو قل علم الإلهيات من أنّ موجد الوجود واجب الوجود)) (47).

أليست فلسفة الوجود والبحث عن الواحد من أركان نظرية الحداثة اليوم التي لا يهدأ لها بال إلا بمعرفة خلفية كلّ واجد ومسبّب، وقد استفحل هذا التيار الباحث عن العامل في كلّ المعمولات حتّى هتك الحجب باسم البحث عن الحقيقة وعلمه المعلوم، وهناك فكرة تعدّد عماد الكتاب والجديد الذي أراد المؤلف أن يطرحه وهو أنّ النحو شيء والقواعد شيء آخر، فهو يقول: ((لقد مرّ اثنا عشر قرنا والناس — متخصصين وغير متخصصين — على أنّ النحو هو قواعد اللغة، لا يفرّقون بين القاعدة وما يدور حولها من تفكير ورأي، واختلاف وتنازع...)) (48).

إن فكرة الأستاذ حول كون النحو شيء، والقواعد شيء آخر تلخصها آراء الخلاف بين المدارس التحويّة فكلّ ما تنازعته المدارس من مسائل نحوية هو النحو الذي يريد الأستاذ التخلّص منه، بقي أن أتبه القارئ إلى أن جلّ المسائل التحويّة التي ناقشها مؤلّف الكتاب قد حصرها في المجلّد الثاني من مؤلّفه و لا يسمح المقام بعرض بعضها فيكفي أن يعود طالب منهج التيسير إلى فهارس الكتاب ليطلع على ما بدا للمؤلّف أنّه شطط لجأ إليه التّحاة دون مبرّر⁽⁴⁹⁾، وإلاّ كيف نفسّر نقله عن التّحاة في باب الممنوع من الصّرف ((إنّ في اللّغة أربع كلمات يؤكّد بها جمع المؤنث وهي ممنوعة من الصّرف لأنّها معدولة ونوردها فيما يلي: (بُصَع كُتِع، بُتِع، جُمِع) وعلى ذلك تقول مثلا: سافرت التّساء بُصَع كُتِع بُتِع جُمِع ((⁽⁵⁰⁾ فالأستاذ يريد أن يستفتي معشر التّساء في صلاحية هذه اللّغة ومن ثمّ احترام قاعدة الممنوع من الصّرف فيها وما دخل جمهور التّساء عالمات ومتعلّقات في رفض أو قبول لغة قالت بها العرب وفهمت مدلولها في زمانها، أم أنّه التعريض بما صار يعدّ سليبيّة في فكر التّحاة الذي أصبح في زماننا يافطة يرفعها كلّ من أراد أن يسمع صوته، بدعوى تجديد النحو ليحجز له مكانا بين التّحبة في هذا العصر.

خامسا: جهود بعض الذين عملوا على تجديد النحو

كثيرة هي الدّراسات المعاصرة التي لم تلتفت إلى النحو وما لحقه من زيادات يمكن الاستغناء عنها دونما تجريح أو كيل للشّتائم لأهل الفضل من علماء السلف الذين قاموا بواجبهم اتّجاه هذه اللّغة، ورعوها حقّ رعايتها فما كان من هذه الدّراسات المعاصرة إلاّ أن استلّت من ثوب الأصالة خيطا ونسجت به ثوبا جديدا يتماشى ومقاس لغة الأمتة في وقتها الحاضر، ولست أصطفي دراسة عن أخرى بل إنّ الجديد من هذه الدّراسات في النحو العربي يعرفه القاصي والدّاني وسأقدّم في هذا العنصر أمثلة عن تلك الدّراسات دون تفصيل نظرا لشهرة هذه الدّراسات وطول المداخلة في حدّ ذاتها.

1- جهود تمام حسّان:

تجربة الرّجل لا تكاد تخفى عن أهل الاختصاص وما كُتبه التي لا تكاد مكتبة جامعيّة تخلو منها تشهد لذلك حيث تعدّ من المراجع الأصيلّة في باب تجديد النحو ومن أشهر تلك الكتب.

أ - اللّغة العربيّة معناها ومبناها:

في هذا الكتاب أودع < تمام حسّان > خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللّغة، ومحاولة تطبيقه على العربيّة واحتوى الكتاب على أهمّ نظريّاته في اللّغة كنظريّة القرائن التحويّة هذه التّظريّة التي تحوّلت فيما بعد عبر أتباعه الذين تأثّروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح مدرسة تضايف القرائن أو القرائن التّحويّة.

ب - الأصول دراسة إستيمولوجيّة لأصول الفكر اللّغوي العربي:

وفي هذا الكتاب دراسة معرفيّة بما جذور الفكر اللّغوي ومصادره في ثلاثة حقول من أهمّ حقول الدّراسات اللّغويّة العربيّة وهي التّحو، فقه اللّغة، والبلاغة ونظرا لقيمة الكتاب فقد أفرد بدراسات نافذة كشفت عن نواحي الائتلاف والاختلاف في بعض القضايا المتصلة بتاريخ التّحو وأصوله.

ج - الخلاصة التّحويّة:

وهو آخر ما صدر للأستاذ حتّى الآن في مجال التّأليف، والكتاب يعدّ تطبيقا علميّا لما أودعه في كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" من نظريّات لغويّة خاصّة نظريّة القرائن التّحويّة وتضايفها على بيان المعنى.

وهناك العشرات من المقالات و الرّسائل الجامعيّة التي أشرف عليها الأستاذ وتصبّ جميعها في محاولة إبراز جهود القدماء في الدّرس التّحوي وما يمكن تجديده في هذا الدّرس وقد أعاد الأستاذ <عبد الرحمن حسن العارف > كتابا جمع

النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

فيه جهود <تمام حسن> آراء بعض الأساتذة المعاصرين له فيما قدمه من جهود⁽⁵¹⁾.

2- جهود فخر الدين قباوة:

يعدّ هذا العالم من أقطاب الحركة التّجديديّة في علم التّحو المعاصر وإن لم يكن قد ابتعد بأرائه عمّا قاله القدماء، فجهوده تركّزت في تحديث أصول الدّرس التّحوي بما يتواءم والعقليّة اللّغويّة المعاصرة التي ترغب في التّبسيط والشرح الموجز وتّما يشهد على قدرات الرّجل العلميّة ما ألفه من كتب اجتهد في تحقيق غيرها من كتب التّراث، وما يصلح نموذجاً عمّا نحن بصدده من قائمة كتبه مايلي:

أ - التّحليل التّحوي أصوله وأدلّته:

تناول في هذا الكتاب التّحليل التّحوي وبوداره وطبيعة العمليّة التّحليليّة كما تناول أصول التّحليل التّحوي المعارف الخاصّة والعامّة، ثمّ قدّم أدلّة التّحليل التّحوي حيث كشف عن طرائق التّحليل الصّرفي في هذا العلم، الذي كثيرا ما يرافق التّحو ليوضّح بعد ذلك أساليب أدلّة التّحليل الإعرابي⁽⁵²⁾.

ب - مشكلة العامل التّحوي ونظريّة الاقتضاء:

حاول المؤلّف في هذا الكتاب أن يعرض الخطوط العريضة لنظريّة العامل ويفسّرهما ويوضّح مقتضاها فهو على الأقلّ تعامل مع المشكلة وحاول حلّها ولم يلق بلائمة على أيّ طرف وأهم ما جاء في هذا الكتاب:

— العامل التّحوي والإعراب

— نظريّات لتفسير العامل

— الاقتضاء والعامل الإعرابي⁽⁵³⁾

ج - إعراب الجمل وأشباه الجمل:

يبدو للوهلة الأولى أن هذا الكتاب صورة عما قاله النحاة قديما في الجملة العربية، غير أن المؤلف يعيد لنا صياغة تقسيم الجمل ويبرز لنا مفاهيم جديدة خاصة في شبه الجملة وقد ضمّ الكتاب المحاور الأساس الآتية:

أقسام الجمل، الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، الجمل التي لها محلّ من الإعراب، أشباه الجمل (54)

وكتاب كهذا قلّما افتقدته مكتبة متخصصّ في النحو لأنّه يستمدّ أصوله من عمق الدرس النحوي ولا يتنكّر لجهود القدماء، بل يبني على ما أسسوه أفكارا تزيد من ثراء هذا العلم وتكشف عن حيويّته التي أصابها الجمود في وقت كان فيه النحو في قفص الاتهام.

خاتمة:

لقد تبدّأ لي من خلال الدراسات المختلفة التي اطلعت عليها وأنا أعدّ هذا المقال أنّ التحاة قد غرسوا لهذا العلم شجرة أصلها ثابت وفرعها في السّماء، لم يستطع أيّ أحد فيما أعتقد أن يستغني عن فيئها وثمارها، حتّى أولئك الذين حاولوا التّيل من التّحو بشكل أو بآخر، فلولا التّحو لما وجد أولئك وهؤلاء ما يبنون عليه آراءهم التّقديّة سواء أكانت سلبية أو إيجابيّة.

ولعلّ هذا الصّمود الذي حظي به الدّرس التّحوي عموما لم يتسنّ له إلّا لكونه استجلب أوّل ما استجلب لخدمة القرآن الكريم والحفاظ على سلامة لغته وهذا ما ضمن للتّحو ثباته واستقراره، فلا يمكن أن تصوّر علوم اللّغة نحالية من التّحو والقرآن يتلى بين أظهرنا لأنّه يمثّل حضن التّحو، لهذا كثر المدافعون عنه وقلّ أعداؤه على الأقلّ بالنظر إلى نسبة الأصوات المطالّبة بالحفاظ على هذا الإرث.

لكنّ قواعد التّحو في الحقيقة كغيرها من القواعد التجريدية وحتّى التّطبيقية فلا يوجد في واقع الحياة العملية أيّ فنّ من الفنون مهما كان مستواه وطبيعته لا يخلو من قواعد التي يقضي فيها المرء زمنا طال أو قصر لتعلّمها، فهذه قواعد علم الرّياضيّات مثلا موعلة في التجريد لم يناد أحد يوما بتبسيطها رغم أنّ الغربيين قد أجروا عليها عدّة تعديلات في مناهجهم التّعليمية قصد تيسيرها للنّاشئة.

وما هو مطلوب منّا في الحقيقة اليوم هو إنقاذ الدّرس التّحوي بعد تهذيبه لأنّ الأسباب التي أوجبت وضعه قديما قد توافرت في حاضر لغتنا اليوم، وأمّا عن التّهذيب فهو متيسّر بحكم كثرة المناهج الحدائيّة لاسيما في الدّرس اللّساني الذي لم يزل هو الآخر ضيفا غريبا عن أذهان طلبتنا فهم يعانون كذلك من وحشة في المصطلحات واضطرابها، عكس الضّبط الذي يلاحظه أيّ باحث متبصّر في كتب التّحو.

ثبت الهوامش:

- (1) — تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحلّيم النجّار، الهيئة المصريّة للكتاب القاهرة — مصر، (د،ط)، 1993، 444/1 .
- (2) — الحلقة المفقودة في تاريخ التحو العربي: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت — لبنان، الطّبعة الثّانية، 1413هـ — 1993م، ص 13-15 .
- (3) — انباه الرّواة على أنباه التّحاة: جمال الدّين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت — لبنان، الطّبعة الأولى، 1424هـ — 2004م، 200/1 ، 80/2 ، 33/4 .
- (4) — المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون، دار القلم، بيروت — لبنان، الطّبعة الخامسة 1984م، ص 554.
- (5) — بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والتّحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت — لبنان، الطّبعة الثّانية، 1399هـ — 1979م، 279/1.
- (6) — الرد على التّحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة — مصر، الطّبعة الثّالثة، (د،ت)، ص 96.
- (7) — البداية المجهولة لتجديد الدّرس التّحوي في العصر الحديث: سامي سليمان أحمد، تقديم: حسين نصّار، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة — مصر، الطّبعة الأولى، 1414هـ — 2004م، ينظر الصفحة 10 من المقدّمة و ص 1.
- (8) — المرجع نفسه ص 1-2 .
- (9) — قضايا معاصرة في الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة — مصر، الطّبعة الأولى، 1410هـ — 1989م، ص 61-64.

_____ النحو العربي في نظرية ثلاثية الرؤى النقدية

- (10) — مسائل خلافيّة في النحو: أبو البقاء العكبري، حققه وقدم له: محمد خير الخلواني، دار الشّرق العربي، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ — 1992م، ص93.
- (11) — قضايا معاصرة في الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة: محمد عيد، ص64-66.
- (12) — الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت — لبنان الطبعة الأولى، 1421هـ — 2000م، ص44.
- (13) — ينظر التفصيل في هذه الاتجاهات الثلاث، قضايا معاصرة في الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة: محمد عيد، ص61-69.
- (14) — المفتاح لتعريب النّحو: محمد كسّار، المكتب العربي للإعلان والنشر، دمشق — سوريا (د، ط)، 1396هـ — 1976م، ص73-74.
- (15) — المرجع نفسه ص171-172.
- (16) — (ردّ على كتاب المفتاح لتعريب النّحو)، عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مجلّة كليّة العلوم الاجتماعيّة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، العدد الأوّل، 1977، ص601.
- (17) — المفتاح لتعريب النّحو: محمد كسار، ص52.
- (18) — المرجع نفسه ص148.
- (19) — إنقاذ اللّغة من أيدي النّحاة: أحمد درويش، دار الفكر، دمشق — سوريا، الطبعة الأولى 1419هـ — 1999م، ص9.
- (20) — المرجع نفسه ص15.
- (21) — المرجع نفسه ص18.
- (22) — المرجع نفسه ص22.
- (23) — المرجع نفسه ص30.
- (24) — المرجع نفسه ص61.

- (25) — المرجع نفسه ص68.
- (26) — الرد على التّحاة: ابن مضاء، ينظر مقدمة التّحقيق.
- (27) — المصدر نفسه، ص7-8.
- (28) — المصدر نفسه ص47.
- (29) — المصدر نفسه ص47.
- (30) — المصدر نفسه ص24-45.
- (31) — تجديد النحو: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة — مصر، الطبعة الخامسة، (د،ت)، ص9-44.
- (32) — المرجع نفسه ص85-135-161-299-233.
- (33) — قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: محمد عيد ص9-16.
- (34) — الكفاف: يوسف الصيداوي، دار الفكر، دمشق — سوريا، الطبعة الثانية، 1427هـ — 2006م 7/1.
- (35) — المرجع نفسه ص7/1.
- (36) — لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت — لبنان، الطبعة الثالثة، 2004م، (مادة كفف) 88/13.
- (37) — المصدر نفسه ص91/13.
- (38) — الكفاف: يوسف الصيداوي ص7/1.
- (39) — المرجع نفسه ص46/1، 51/1.
- (40) — المرجع نفسه ص51/1.
- (41) — لسان العرب: ابن منظور، (مادة جوب)، 283/1.
- (42) — الكفاف: يوسف الصيداوي ص52/1.
- (43) — المرجع نفسه، 48/1.
- (44) — المرجع نفسه، 49/1.

النحو العربي في نظرية ثلاثية الروى النقدية

- (45) — المرجع نفسه، 54/1.
- (46) — المرجع نفسه، 8/1.
- (47) — المرجع نفسه، 10/1.
- (48) — المرجع نفسه، 13/1.
- (49) — المرجع نفسه، 593/2 وما يليها.
- (50) — المرجع نفسه، 981/2.
- (51) — تمام حسن رائدا لغويًا: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة — مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ — 2002م، ص 13-18-21-22-191-327.
- (52) — التحليل النحوي أصوله وأدلته: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 2002م، ص 9-51-117-120-163.
- (53) — مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق — سوريا، الطبعة الأولى، 1423هـ — 2003م، ص 26-68-113.
- (54) — إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، دمشق — سوريا، الطبعة الخامسة، 1409هـ — 1989م، ص 15-33-135-271.